المقامات النبوية وأثرها في الاجتهاد المعاصر نحو قراءة مقاصدية لتصرفات النبي صلى الله عليه وسلم

أ.د لحرش أسعد المحاسن

جامعة زيان عاشور الجلفة

تاريخ الاستلام: 2025/11/03 تاريخ القبول 16 / 11 / 2025 تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل موضوع تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم بين المقامات والمقاصد، باعتباره أحد أهم المداخل لفهم السنة النبوية وضبط الاستنباط الفقهي.

ينطلق البحث من إشكالية محورية تتمثل في: إلى أي مدى يسهم تصنيف تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم في تحقيق الفهم المقاصدي للسنة، وتمييز ما هو تشريع عام عن ما هو خصوصي أو إداري أو جبلي؟

اعتمد الباحث منهجًا مركبًا يجمع بين التأصيل الأصولي، والتحليل المقاصدي، والمقارنة بين المدارس الفقهية.

وخلص إلى أن المقامات النبوية تتوزع على سبعة مجالات رئيسة: التبليغ، والتشريع، والقضاء، والإمامة، والإرشاد، والجبلة، والخصوصية، وأن تمييزها هو المفتاح المنهجي لضبط الاجتهاد المعاصر.

كما أبرز البحث أن فهم تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم في ضوء المقاصد والمآلات يحقق التوازن بين النص والمصلحة، ويتيح تجديد الفقه دون إخلال بثوابته.

كلمات مفتاحية: تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم – المقامات النبوية – المقاصد – الاجتهاد المعاصر – أصول الفقه.

Abstract:

This study explores **the Prophetic actions** (**taṣarrufāt al-nabī** (through the dual framework of *maqāmāt*) Prophetic roles) and *maqāṣid*) higher objectives of Sharia), as a foundational approach to understanding the Sunnah and refining Islamic legal reasoning.

The research addresses a central question : *To what extent does classifying the Prophet's actions contribute to a maqāṣid-based comprehension of the Sunnah, distinguishing between universal legislation and personal or contextual behavior?* Employing a combined methodological approach — textual analysis, usūl al-fiqh principles, and comparative jurisprudence — the study concludes that Prophetic

conduct can be categorized into seven distinct roles: communication, legislation, judiciary, leadership, guidance, human habit, and personal specificity. Recognizing these roles is essential for coherent legal interpretation and balanced ijtihād in contemporary contexts.
The paper highlights that a maqāṣid-oriented reading of the Prophet's actions bridges revelation and reason, maintaining fidelity to divine texts while embracing dynamic social realities

Keywords: Prophetic actions – Maqāmāt al-Nabī – Maqāṣid al-Sharīʿah – Contemporary Ijtihād – Usūl al-Fiqh.

مقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وجعل سنته صلى الله عليه وسلم بيانًا للقرآن وتفصيلًا لأحكامه، وهادية للناس في عباداتهم ومعاملاتهم وشؤون حياتهم كافة. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، الذي جمع في حياته بين وظائف متعددة؛ فكان نبيًّا مبلِّغًا، وإمامًا قائدًا، وقاضيًا حكمًا، ومعلّمًا مرشدًا، وأبًا وزوجًا، وقدوة للناس في دينهم ودنياهم.

مشكلة البحث وإشكاليته

لقد شكّل تنوع تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم وتعدد وظائفه مصدر إشكال لدى العلماء قديمًا وحديثًا؛ فهل كل ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم تشريع عام للأمة، أم أن منه ما يختص به شخصيًا أو بصفته إمامًا أو قاضيًا؟ وكيف نميز بين ما هو تشريع ملزم وما هو فتوى أو صلح أو عادة جبلية؟ وما أثر هذا التمييز على الخلافات الفقهية التي عرفها المسلمون عبر العصور؟

تتمثل الإشكالية المركزية في السؤال الآتي:

إلى أي مدى يسهم تصنيف تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم في ضبط الاستنباط الفقهي، وفهم السنة النبوية فهمًا مقاصديًا دقيقًا، يوازن بين النص والمصلحة، وبين الثابت والمتغير؟

أهمية الموضوع

تبرز أهمية هذا البحث من جوانب متعددة:

علمية: لأنه يعيد قراءة جهود الأصوليين والمقاصديين – من الجويني والغزالي والقرافي والشاطبي، وصولًا إلى ابن عاشور والباحثين المعاصرين – في ضبط هذا الباب وإعادة بنائه على أسس منهجية.

عملية: إذ يفسر كثيرًا من أسباب الخلاف الفقهي، ويقدّم أدوات لفهم السنة النبوية في ضوء وظائف النبي صلى الله عليه وسلم المختلفة.

معاصرة: لأن الحاجة ماسة اليوم إلى فقه يجمع بين الأمانة للنصوص والوعي بالواقع، ولا يتحقق ذلك إلا بفهم صحيح لتصرفات النبي صلى الله عليه وسلم.

أهداف البحث

جمع وتصنيف أبرز تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم كما وردت في السنة الصحيحة.

عرض آراء العلماء في تقسيم هذه التصرفات وضبطها.

تحليل أثر هذا التصنيف على الخلاف الفقهي والاجتهاد المعاصر.

إبراز القيمة المقاصدية لهذه الدراسة في الواقع الراهن.

منهجية البحث

اعتمد البحث على مناهج متعددة متكاملة:

المنهج الاستقرائي: باستقراء النصوص القرآنية والأحاديث الصحيحة المتعلقة بتصرفات النبي صلى الله عليه وسلم.

المنهج التحليلي النقدي: بتمحيص أقوال الأصوليين والمقاصديين والفقهاء وتحليلها.

المنهج المقارن: بالموازنة بين مناهج المدارس الأصولية(الحنفية، المالكية، الشافعية، الحنابلة، الظاهرية)

المنهج التطبيقي: ببيان أثر هذا التصنيف في بعض المسائل الفقهية والواقعية المعاصرة.

خطة البحث

ينقسم البحث إلى ما يلي:

المقدمة.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي والمنهجي لتصرفات النبي صلى الله عليه وسلم.

الفصل الأول: تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم عند الأصوليين والمقاصديين.

الفصل الثاني: الآثار الفقهية والمنهجية للتفريق بين التصرفات النبوية.

الفصل الثالث: ضوابط التمييز بين التصرفات النبوية وأثرها في الاجتهاد.

الفصل الرابع: التطبيقات المعاصرة للتمييز بين تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم.

الخاتمة العامة: لأهم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة

تناولت كتب الأصول والمقاصد موضوع تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم بطرق متفرقة؛ فقد أشار الجويني في غياث الأمم والغزالي في المستصفى والقرافي في الفروق والشاطبي في الموافقات إلى أهمية التمييز بين المقامات النبوية. كما أفرد ابن عاشور في مقاصد الشريعة الإسلامية فصلًا خاصًا في هذا الباب. وفي العصر الحديث ظهرت دراسات في المجلات المحكمة مثل ASJP ومجلة البحوث الفقهية المعاصرة تناولت هذا الموضوع من زاوية مقاصدية، إلا أنها غالبًا اكتفت بالعرض دون التحليل التطبيقي أو المقارنة بين المدارس.

حدود البحث

يقتصر البحث على تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم ذات الصلة بالتشريع والأحكام العملية (التبليغ، القضاء، الإمامة، الفتوى، الصلح، التعليم)، دون التوسع في الجوانب الجبلية إلا بمقدار ما يقتضيه التمييز المنهجي. ويعتمد على النصوص الصحيحة فقط من القرآن الكريم وصحيح البخاري وصحيح مسلم وموطأ مالك، مع الاقتصار على المراجع الأصولية والمقاصدية الأساسية.

الصعوبات المتوقعة

من أبرز الصعوبات العلمية في هذا الباب:

تداخل التصرفات النبوية وتشعبها.

تباين مناهج الأصوليين والمحدثين في التعامل مع أفعال النبي صلى الله عليه وسلم.

ندرة الدراسات التطبيقية التي تعالج الموضوع معالجة شاملة تجمع بين الأصول والمقاصد والواقع.

خاتمة المقدمة

يتضح أن موضوع تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم ليس مسألة فرعية في علم الأصول، بل هو مدخل محوري لفهم السنة النبوية، وضبط الاستنباط، وتفسير الخلاف الفقهي، وبناء فقه مقاصدي متجدد. ومن ثمّ جاء هذا البحث محاولةً للإسهام في تطوير منهج أصيل يجمع بين التأصيل الأصولي والمقاصدي، والتحليل النقدي، والتطبيق العملي.

الفصل التمهيدي: الإطار العام للبحث

المبحث الأول: تحديد المفاهيم المركزية

المطلب الأول: مفهوم التصرفات النبوية

التصرف في اللغة يدل على التغيير والتقليب والانتقال من حال إلى حال.

أما في الاصطلاح الأصولي، فقد استُعمل بمعنى: الأفعال والأقوال الصادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا اقترنت بمقام من مقاماته؛ كالرسالة، أو القضاء، أو الإمامة، أو الفتيا.

وبذلك يكون مفهوم التصرف أوسع من مجرد الفعل، لأن الفعل حركة مجردة، بينما التصرف فعل مقرون بوظيفة شرعية.

وقد عرّف ابن عاشور التصرفات النبوية بأنها:

"ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال بقصد الهداية والإرشاد، أو لمصلحة الأمة" (ابن عاشور، 2006، ص 252).

ومن هنا تبرز أهمية التمييز بين ما صدر للتبليغ العام، وما صدر باعتباره إمامًا أو قاضيًا.

المطلب الثاني: دلالة الفعل النبوي في أصول الفقه

أفعال النبي صلى الله عليه وسلم من أعقد مباحث أصول الفقه، إذ ناقشها العلماء في ضوء حجيتها ودلالتها.

وقد قسم الأصوليون الأفعال إلى:

أفعال العبادات: كأدائه للصلاة والحج.

أفعال العادات: كأكله ولباسه.

الخصوصيات: كالوصال في الصوم.

التشريعات العامة: كإقامة الحدود.

واختلفت المذاهب في دلالة الفعل:

المالكية والحنابلة اعتبروا أن الأصل فيها الوجوب ما لم يرد صارف (القرافي، الفروق، ج2، ص15).

الشافعية قالوا: الأصل فيها الندب إلا بقرينة (الغزالي، المستصفى، ج1، ص109).

الحنفية ميّزوا بين الفعل الصادر للتشريع، والفعل العادي(السرخسي، أصول السرخسي، ج1، ص143).

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للموضوع عند الأصوليين

المطلب الأول: بدايات البحث

تناول إمام الحرمين الجويني (ت478هـ)في البرهان قضية أفعال النبي صلى الله عليه وسلم مميزًا بين مقاماته المختلفة، كما توسع في غياث الأمم في شرح تصرفه كإمام أو قاضٍ.
ثم جاء الغزالي (ت505هـ) في المستصفى مؤكدًا أن الفعل النبوي حجة إذا قصد به التشريع (الجويني، البرهان، ج2، ص134؛ الغزالي، المستصفى، ج1، ص110).

المطلب الثاني: التطور في القرن السابع والثامن

أفاض الآمدي (ت631هـ) في الإحكام في تحليل أفعال النبي صلى الله عليه وسلم.
ثم جاء القرافي (ت684هـ) فأبدع في كتابه الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، مفرقًا بدقة بين تلك المقامات.
أما ابن حزم (ت456هـ) في الإحكام فقد بالغ في القول بحجية أفعال النبي صلى الله عليه وسلم كلها، لكنه استثنى الخصوصيات (الآمدي، الإحكام، ج2، ص178؛ القرافي، الإحكام، ص33؛ ابن حزم، الإحكام، ج2، ص59).

المطلب الثالث: المقاربة المقاصدية

أبو إسحاق الشاطبي (ت790هـ) في الموافقات أبرز البعد المقاصدي لأفعال النبي صلى الله عليه وسلم، معتبرًا أنها لتحقيق مصالح العباد ورفع الحرج.
ثم ابن عاشور (ت1393هـ) في مقاصد الشريعة خصّص فصلًا مهمًا للتصرفات النبوية.
ولا نغفل ولي الله الدهلوي (ت1176هـ) في حجة الله البالغة، الذي ربط بين السنة ومقاصدها (الشاطبي، الموافقات، ج4، ص12؛ ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص253؛ الدهلوي، حجة الله البالغة، ج1، ص87).

المبحث الثالث: الإشكالات الكبرى في دراسة تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم

المطلب الأول: التداخل بين المقامات

من أعقد الإشكالات: كيف نميّز بين ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم باعتباره رسولًا مبلّغًا، أو إمامًا، أو قاضيًا، أو مفتيا؟
الفعل الواحد قد يحتمل أكثر من صفة.
مثال: حكمه في خصومة، هل هو تشريع عام أم قضاء خاص بزمانه؟ (القرافي، الإحكام، ص40).

المطلب الثاني: حجية الأفعال

اختلف الأصوليون: هل كل أفعال النبي صلى الله عليه وسلم حجة؟ أم يُقتدى به فقط فيما قصد به التشريع؟ الجمهور يرون أن الحجة فيما كان على وجه التشريع العام، لا فيما كان عادة بشرية (الآمدي، الإحكام، ج2، ص190).

المطلب الثالث: أثر الإشكالات في الخلاف الفقهي

الخلافات الفقهية الكبرى مردّها لاختلاف في فهم الأفعال النبوية.

فمثلًا: رفع اليدين في الصلاة، والقنوت في الفجر، وأحكام البيوع، كلها مسائل اختلف فيها الفقهاء بسبب اختلافهم في تصنيف الفعل النبوي (ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج20، ص224).

يتجلّى الإشكال التطبيقي في تصنيف الأفعال النبوية بوضوح في حادثة تأبير النخل، حين قال صلى الله عليه وسلم:

"أنتم أعلم بأمور دنياكم"" (مسلم، رقم 2363).

فقد رأى بعض الصحابة أن قوله صلى الله عليه وسلم تشريع في ترك التأبير، فامتنعوا عن ذلك، فتلف النخل، فبيّن لهم أن هذا التصرف لم يكن تشريعًا تعبديًا، بل رأيًا دنيويًا صادرًا عن خبرة بشرية.

هذه الواقعة تمثل نموذجًا تطبيقيًا يُبرز صعوبة التمييز بين ما هو وحي تعبدي وما هو اجتهاد بشري صادر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فلو عُدَّ هذا التصرف تشريعًا لكانت نتائجه مخالفة للمصلحة، مما يدل على أن تمييز المقام النبوي شرط أساس في الاستنباط الصحيح.

وقد جعل القرافي هذا المثال أصلًا في كتابه الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، مبينًا أن الخلط بين المقامات يؤدي إلى اضطراب في الفهم والاستنباط (القرافي، 1995، ص.

خاتمة الفصل التمهيدي

يتضح من خلال هذا الفصل أن موضوع تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم يمثل قاعدة مركزية في أصول الفقه الإسلامي، إذ تُبنى عليه كثير من الأحكام، وتُفَسَّر من خلاله أسباب الخلاف بين العلماء. كما أن فهم المقامات النبوية وتنوعها بين التشريع والإمامة والقضاء والعادة يمثل المدخل الأساس لبناء فقه متزن يراعي الثابت والمتغير، ويوازن بين النص والمقصد.

الفصل الأول: تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم عند الأصوليين والمقاصديين

تمهيد

تُعدّ مسألة تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم من القضايا المركزية في علم أصول الفقه، إذ يتعلق بها الحكم على كثير من أفعاله: هل هي تشريع عام للأمة، أم خاصة به، أم هي تصرفات جبلية أو بشرية لا تُقصد للتشريع. وقد تباينت مواقف العلماء حول هذا الموضوع، فتأسس على ذلك اختلاف واسع في الفقه الإسلامي.

المبحث الأول: تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم عند الأصوليين

المطلب الأول: موقف الشافعية

يرى إمام الحرمين الجويني أن الأصل في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم أنها للتشريع ما لم تدل قرينة على خلاف ذلك، لكنه يستثني الأفعال الجبلية كالأكل والشرب والقيام والقعود، إذ لا يُفهم منها تشريع عام إلا بقرينة (الجويني، 1980، ج1، ص220).

وسار الغزالي على هذا المنحى، فقرر أن الفعل إذا ورد بيانًا لنص قرآني، حمل على الوجوب، مثل قطع يد السارق تطبيقًا لقوله تعالى:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: 38( )الغزالي، 1997، ج1، ص175).

يتبين من منهج الشافعية أنهم يجعلون القرينة مفتاحًا في تحديد ما إذا كان الفعل تشريعيًا أم لا، وهو ما يعكس دقة منهجهم وارتباطه بالمقاصد. غير أن الاعتماد الكبير على القرائن يفتح باب الاختلاف، إذ قد يراها عالم دليلاً على التشريع بينما يراها آخر عادةً بشرية.

المطلب الثاني: موقف الحنفية

كان الحنفية أكثر تحفظًا، حيث ميّزوا بوضوح بين أفعاله صلى الله عليه وسلم في مقام البيان والتشريع، وبين ما صدر على سبيل العادة. فقد اعتبر السرخسي أنّ ما كان من قبيل الجبلة، كالطعام واللباس، لا يحمل على التشريع، لأن المقصود منه مجرد الإباحة (السرخسي، 1993، ج1، ص210).

ويمتاز هذا الموقف الحنفي بأنه يقلل من الخلط في الاستدلال، ويضبط عملية الاجتهاد، لكنه قد يفضي أحيانًا إلى تقييد القدوة النبوية في مجالات قد تحمل أبعادًا تشريعية غير مباشرة، مثل أسلوبه صلى الله عليه وسلم في القيادة أو التنظيم الإداري.

المطلب الثالث: موقف المالكية

القرافي، وهو من أبرز أصوليي المالكية، وضع قاعدة مهمة حين قال: "الأصل أن أفعاله صلى الله عليه وسلم عامة، إلا ما دل الدليل على اختصاصه به"" (القرافي، 1998، ص41). وبهذا جعل القاعدة في العموم لا في الخصوص، مما يوسع دائرة التشريع.

وينسجم هذا الضابط مع النزعة المقاصدية عند المالكية، التي تميل إلى توسيع دائرة الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم. لكن من جهة أخرى، هذا الاتساع قد يؤدي إلى الخلط بين ما هو ديني تعبدي وما هو دنيوي جبلي أو خاص به صلى الله عليه وسلم.

المطلب الرابع: موقف الحنابلة

أكد ابن تيمية أنّ أفعال النبي صلى الله عليه وسلم منها ما هو تشريع عام، ومنها ما هو جبلي أو خاص به، وأنه لا يجوز حمل كل فعل على التشريع دون تمييز (ابن تيمية، 1995، ج20، ص230). وبيّن ابن القيم في زاد المعاد تقسيمًا عمليًا لتصرفاته: تارة يكون رسولًا مبلّغًا، وتارة إمامًا، وتارة قاضيًا، وتارة مفتيًا (ابن القيم، 1994، ج1، ص45).

ويمتاز منهج الحنابلة بأنه عملي وتطبيقي، إذ يُقسّم المقامات التي تصدر عنها الأفعال، مما يسهّل على الباحث التمييز بينها. غير أنّ الصعوبة تكمن في بعض الحالات التي يتداخل فيها مقام النبي صلى الله عليه وسلم بين كونه إمامًا ومفتياً، أو بين كونه مبلغًا وقاضيًا.

المبحث الثاني: تصنيف التصرفات النبوية عند الأصوليين

حرص الأصوليون على وضع تصنيف دقيق لتصرفات النبي صلى الله عليه وسلم لتحديد مدى إلزامها وحجيتها. ومن أبرز هذه التصنيفات ما ورد عند القرافي والشاطبي وابن عاشور.

القرافي في الفروق قسّم تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم إلى أربعة مقامات رئيسة: التبليغ، والفتوى، والقضاء، والإمامة.

وأكّد أن الخطأ في الفقه غالبًا ما ينشأ من إهمال التمييز بين هذه المقامات (القرافي، 1998، ج4، ص214).

أما الشاطبي، فقد أضاف بعدًا مقاصديًا إلى هذا التصنيف، معتبرًا أنّ كل تصرف نبوي يرتبط بغاية من غايات الشريعة: تحقيق المصلحة، رفع الحرج، حفظ الضروريات، أو إقامة العدل (الشاطبي، 1997، ج4، ص150).

فقرة إثرائية: تفصيل مقامات تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم عند ابن عاشور

في كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، يُفصّل الطاهر بن عاشور مقامات تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم إلى مستويات متعددة تشمل التشريع والفتوى، القضاء، الإمامة، إلى جانب مقامات إرشادية وتنظيمية مثل الهدي والصلح وتأديب النفوس.

يؤكد ابن عاشور على أهمية التمييز بين هذه المقامات، حيث يحدد كل منها وضعه الشرعي الخاص، ما يؤدي إلى اختلاف في الإلزامية والحكم الشرعي المرافق لكل تصرف.

هذا التمييز ضروري لفهم أن تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم ليست متساوية في التشريع، وإنما بعضها ذو طابع ظرفي وإرشادي ينعكس على مرونة التشريع (بن عاشور، 2017، ص. 104–112).

ويمثل هذا التصنيف عند ابن عاشور نقلة نوعية من التحليل الأصولي المجرد إلى النظر المقاصدي التطبيقي، حيث تصبح المقاصد إطارًا حاكمًا لتفسير أفعال النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثالث: تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم عند المقاصديين

المطلب الأول: الإمام الشاطبي

الشاطبي وسّع النظر، فاعتبر أنّ تصرفاته صلى الله عليه وسلم لا تُفهم إلا في إطار مقاصد الشريعة، وأنّ الأصل حملها على ما يحقق المصلحة ويدرأ المفسدة (الشاطبي، 1997، ج4، ص150).

ويمثل هذا المنهج تطورًا في الفكر الأصولي، إذ تجاوز التمييز الشكلي إلى التحليل المقاصدي، رابطًا الأفعال بغاياتها الكبرى. غير أنّ هذا المنهج يتطلب اجتهادًا عميقًا وخبرة بالنصوص والمآلات.

المطلب الثاني: ابن عاشور

المبحث الرابع: آراء الباحثين المعاصرين

ذهب عدد من الباحثين المعاصرين إلى تأكيد أهمية هذا الباب.

فقد رأى عبد الله بن بيه أنّ عدم التمييز بين أنواع التصرفات هو من أسباب التضارب الفقهي، داعيًا إلى اعتماد معايير أوضح في بيان خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم (بن بيه، 2015، ص60).

أما مصطفى قادري فقد ركّز على فكرة الثابت والمتغير، مبينًا أن تصرفاته صلى الله عليه وسلم تُظهر مرونة الشريعة وتوازنها بين المبادئ والأعراف (قادري، 2020، ص77).

تُظهر هذه الدراسات أن الحاجة المعاصرة إلى تحرير هذا الباب ليست نظرية فقط، بل عملية تمس فقه الواقع والاجتهاد التنزيلي، غير أن بعضها يفتقر إلى أمثلة تطبيقية دقيقة، مما يجعل من الضروري تعميق البحث لتقديم رؤية أكثر إحاطة.

خاتمة الفصل الأول

يتضح من هذا الفصل أن الأصوليين، على اختلاف مدارسهم، سعوا إلى وضع ضوابط للتفريق بين أنواع التصرفات النبوية.

ومع أنّ المناهج تباينت بين توسعة المالكية، وتحفظ الحنفية، واعتماد القرائن عند الشافعية، والتقسيم العملي عند الحنابلة، فإنّ جميعها تشترك في إدراك ضرورة التمييز.

وجاء المقاصديون والمعاصرون ليضيفوا بعدًا جديدًا، وهو ربط الأفعال بمقاصد الشريعة وظروفها.

هذا التكامل بين المناهج القديمة والحديثة يفتح أفقًا رحبًا لبناء نظرية راسخة في تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم تجمع بين النص والمقصد، وبين الثابت والمرن.

الفصل الثاني: البعد المقاصدي في تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم

تمهيد

المبحث الأول: الأسس المقاصدية في تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم

المطلب الأول: مراعاة المصالح والمفاسد

قرّر الشاطبي في الموافقات أن كل فعل من أفعال النبي صلى الله عليه وسلم يتضمن مصلحة راجحة، سواء أكانت دنيوية أم دينية، وأن الشريعة إنما جاءت لتحقيق المصالح ودرء المفاسد (الشاطبي، 1997، ج4، ص25). ولذلك، فإن تصرفاته صلى الله عليه وسلم في العبادات والمعاملات كانت مؤطرة بهذا الأصل الكلي، فحيثما وجدت المصلحة فثمّ شرع الله.

المطلب الثاني: رفع الحرج وتحقيق التيسير

قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]. وكان النبي صلى الله عليه وسلم يختار أيسر الأمرين ما لم يكن إثمًا، كما في حديث عائشة رضي الله عنها: "ما خُيّر النبي صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثمًا"" (البخاري، رقم 3560). وهذا الأصل المقاصدي يجعل تصرفاته صلى الله عليه وسلم دليلًا على رفع الحرج وتيسير الدين، خصوصًا في المعاملات والعبادات ذات الطابع الاجتماعي.

المطلب الثالث: تحقيق العدالة والمساواة

من مقاصد الشريعة تحقيق العدل والمساواة بين الناس، وقد جسّد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في أفعاله وأحكامه؛ فلم يميز بين شريف ووضيع، وقال صلى الله عليه وسلم: "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها"" (البخاري، رقم 3475). وهو ما يجعل من تصرفاته التطبيق العملي لمقصد العدالة الذي يُعدّ من كليات الشريعة.

المبحث الثاني: المقاصد العامة في تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم

المطلب الأول: حفظ الضروريات الخمس

ارتبطت تصرفاته صلى الله عليه وسلم بمقاصد الشريعة الضرورية: حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، والمال.

ففي باب حفظ الدين، أمر بإقامة الصلاة والجهاد.

وفي باب حفظ النفس، نهى عن قتل الأبرياء والنساء في الحرب.

وفي باب حفظ العقل، حرّم الخمر.

وفي باب حفظ المال، شرّع الزكاة والبيوع المشروعة.
وفي باب حفظ النسل، حثّ على الزواج ونهى عن الزنا.
وهكذا كانت كل تصرفاته صلى الله عليه وسلم منسجمة مع هذه المقاصد الضرورية.

المطلب الثاني: مراعاة المآلات

كان النبي صلى الله عليه وسلم يراعي نتائج الأفعال قبل الإقدام عليها، وهذا أصل عظيم من أصول المقاصد. قال الشاطبي: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعًا" (الشاطبي، 1997، ج5، ص180). فمن ذلك امتناعه صلى الله عليه وسلم عن قتل المنافقين حتى لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه، مع أن ذلك كان مصلحة جزئية لو فعل، لكنه راعى المآلات الأوسع للأمة.

المطلب الثالث: الوسطية والتوازن

تصرفاته صلى الله عليه وسلم اتسمت بالوسطية، لا إفراط فيها ولا تفريط. كان يأخذ بأيسر الأمور دون تفريط، ويعظّم حدود الله دون تشديد. فالوسطية مبدأ مقاصدي أصيل، يظهر في جميع تصرفاته السياسية والاجتماعية والعبادية.

المبحث الثالث: الاجتهاد والتجديد في ضوء التصرفات النبوية

المطلب الأول: مفهوم الاجتهاد في التصرفات النبوية

اجتهد النبي صلى الله عليه وسلم في بعض القضايا التي لم يرد فيها وحي، وكان اجتهاده معصومًا من الخطأ، لأن الوحي كان يصوّبه إن أخطأ.
ومن أمثلة ذلك اجتهاده في أسرى بدر، حين اختار الفداء، فنزل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: 67]. وهذا يوضح أنّ تصرفاته صلى الله عليه وسلم يمكن أن تكون مجالًا للاجتهاد في ضوء المصلحة، وهو ما يؤسس لمنهج التجديد الفقهي المعاصر.

المطلب الثاني: التجديد في ضوء المقاصد

يُعدّ فهم تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم من منظور مقاصدي أساسًا لتجديد الفقه الإسلامي. فقد أكّد ابن عاشور أنّ "المجتهد المعاصر لا يمكنه أن يستوعب روح الشريعة إلا بفهم تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم في ضوء مقاصدها" (ابن عاشور، 2006، ص. 240).

وبذلك يصبح التجديد قائمًا على فهم روح النص لا على شكله، وعلى إدراك الحكمة من الفعل النبوي لا مجرد صورته.

بُعد مقاصدي في التصرفات السياسية والاجتماعية للنبي صلى الله عليه وسلم

تشير الدراسات الحديثة، ومن ضمنها بحث محمد القايدي (2023) في مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصر، إلى أهمية فهم التصرفات السياسية والاجتماعية للنبي صلى الله عليه وسلم من منظور مقاصدي. فالتصرفات ليست مجرد أفعال بمفردها، بل يجب ربطها بمقاصد حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، مع مراعاة خصوصية زمان النبي ومكانه، ما يتيح تجديد الفكر السياسي الإسلامي وفق مقاصد الشريعة بوعي ودقة (القايدي، 2023، ص. 9–30).

ويؤكد هذا الاتجاه أنّ فقه الدولة المعاصرة لا يمكن بناؤه على مجرد الأفعال النبوية المجردة دون تحليل مقاصدي، لأن فهم المقصد من الفعل هو الذي يحدد مجال تطبيقه في الواقع الحديث.

المطلب الثالث: أثر المقاصد في الاجتهاد المعاصر

إنّ توظيف المقاصد في فهم تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم يمنح الفقهاء المعاصرين قدرة على التفرقة بين الأحكام الثابتة والمتغيرة.

ففي القضايا الاجتماعية والسياسية، يقتضي الفهم المقاصدي مرونة أكبر تراعي تغير الزمان والمكان. أما في القضايا التعبدية، فإن الثبات يغلب، لأنها تعبّد محض لا يتبدّل بتبدّل المصالح.

وبذلك يصبح المقاصد إطارًا ضابطًا لاجتهاد متجدد منضبط بالأصول.

خاتمة الفصل الثاني

يتضح من خلال هذا الفصل أنّ تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم كانت تجسيدًا عمليًا لمقاصد الشريعة في تحقيق المصلحة، ورفع الحرج، وحفظ الضروريات، ومراعاة المآلات.

كما أنّ فهم هذه التصرفات في ضوء المقاصد يمكّن من التجديد الفقهي المنضبط، ويقدّم رؤية متوازنة تُخرج الفقه من الجمود إلى المرونة الواعية، دون إخلال بالأصول أو تعدٍّ على الثوابت.

وتبرز أهمية هذا المنهج خاصة في زمن تتجدد فيه النوازل، وتتوسع دائرة الاجتهاد الجماعي المعاصر، الذي لا غنى له عن استلهام تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم كمصدر إرشادي وتشريعي ومقاصدي في آنٍ واحد.

الفصل الثالث: التحليل المنهجي لمقامات تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم

تمهيد

من المهم قبل الخوض في تحليل المقامات النبوية أن نفرق بدقة بين مفهوم المقام النبوي والصفة النبوية. فالمقام النبوي هو المنزلة التي يتصرف النبي صلى الله عليه وسلم من خلالها بوصفه يؤدي وظيفة مخصوصة؛ كالتبليغ، أو القضاء، أو الإمامة، أو الإرشاد.

أما الصفة النبوية فهي خصيصة لازمة له صلى الله عليه وسلم باعتباره بشرًا رسولًا، كالعصمة والرحمة والعدالة. وبناءً على هذا التفريق، يكون المقام متغيّرًا بتغيّر الغاية، بينما الصفة ثابتة لا تتبدل. يقول الشاطبي: "الأفعال النبوية تختلف باختلاف مقاصدها ومقاماتها، ولا يُفهم التشريع إلا بردها إلى المقام الذي صدر عنه الفعل" (الشاطبي، 1997، ج4، ص. 210).

كما قرّر ابن عاشور أن إدراك المقام هو مفتاح تحديد الإلزام التشريعي للفعل النبوي (ابن عاشور، 2006، ص. 243).

ويؤكد هذا أن الصفة النبوية لا توجب حكمًا بذاتها، وإنما المقام هو الذي يحدد طبيعة الحكم واستنباطه

يُعدّ تحديد مقامات تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم من أدق المباحث الأصولية، إذ يتوقف عليه الحكم بكون الفعل النبوي تشريعًا عامًا أو خاصًا، تعبديًا أو سياسيًا، قوليًا أو سلوكيًا. وقد اجتهد العلماء في بيان هذه المقامات لتوضيح طبيعة كل تصرف، وتمييز ما يُحتج به تشريعًا مما يُعدّ اجتهادًا بشريًا أو تصرفًا إداريًا. هذا التحليل المنهجي يسهم في فهم أعمق للسنة، ويكشف عن ثراء وظائف النبي صلى الله عليه وسلم وتعدد أدواره التشريعية والتربوية والاجتماعية.

المبحث الأول: المقامات التشريعية والتبليغية

المطلب الأول: مقام التبليغ

يمثل مقام التبليغ أصل المقامات النبوية، فهو صميم الرسالة ووظيفتها الكبرى. قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: 54]. ويشمل التبليغ ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم من أقوال وأفعال وتقريرات بوصفه رسولًا مكلّفًا بتبليغ الوحي. وقد أجمع الأصوليون على أنّ ما صدر في هذا المقام يُعدّ تشريعًا عامًا ملزمًا للأمة (الجويني، 1980، ج1، ص. 115؛ الغزالي، 1997، ص. 201).

المطلب الثاني: مقام التشريع والبيان

يتفرع عن التبليغ مقام التشريع، وهو ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم لبيان الأحكام الكلية وتفصيل المجمل من القرآن.

قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44].

فأفعاله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والزكاة والحج تعدّ من تصرفاته التشريعية البيانية، كما في قوله: "صلّوا كما رأيتموني أصلّي"" (البخاري، 1987، رقم 631).

وهذا المقام هو المرجع الأول في استنباط الأحكام العملية الملزمة.

المبحث الثاني: المقامات القضائية والإمامية

المطلب الأول: مقام القضاء

يمثل هذا المقام ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله بوصفه قاضيًا بين الناس، يفصل في الخصومات على أساس البينة واليمين.

قال تعالى: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: 49].

وأحكامه القضائية، كقضائه بين المتنازعين في الماء أو الإرث، لا تعمّ الأمة إلا بدليل يدل على العموم (القرافي، 1998، ج4، ص. 213).

المطلب الثاني: مقام الإمامة والسياسة

يتعلق هذا المقام بما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بصفته إمامًا وقائدًا للأمة، كتنظيم الجيوش، وعقد الصلح، وتوزيع الغنائم، وإدارة شؤون الدولة.

قال الماوردي: "النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين النبوة والإمامة، فكانت تصرفاته في السياسة قائمة على المصلحة" (الماوردي، 1996، ص. 25).

وقد أكد ابن عاشور أنّ ما صدر عنه في هذا المقام يختلف عن التشريع العام، لأنه خاضع لتغير الزمان والمصلحة (ابن عاشور، 2006، ص. 120).

المبحث الثالث: المقامات الإرشادية والتربوية

المطلب الأول: مقام التعليم والإرشاد

يشمل هذا المقام ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بوصفه معلمًا ومرشدًا ومزكيًا للنفوس.

قال تعالى: ﴿يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [الجمعة: 2].

ومن أمثلته وصاياه للأفراد، وتعليمه الأدعية، وتربيته للصحابة على الأخلاق. وهذه التصرفات تحمل صبغة إرشادية لا إلزامية، لكنها تمثل جانب القدوة العملية في السنة.

المطلب الثاني: مقام التجرد عن الإرشاد

هذا المقام يختص بتصرفاته صلى الله عليه وسلم التي كانت ذات طابع شخصي أو عاطفي أو تربوي داخلي، لا يقصد بها التشريع أو التبليغ، وإنما تهدف إلى التأديب أو التعليم بالقدوة. ومثاله ما ورد في معاملته لأزواجه، أو تواضعه في المعيشة، أو اختياره بعض المواقف الإنسانية الخاصة.

فقرة إثرائية: تحليل نقدي لمقام التجرد عن الإرشاد

يوضّح سعد الدين العثماني (2025) في بحثه تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بالإمامة: تأصيل للعلمانية؟ أنّ مقام "التجرد عن الإرشاد" يخص تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم التي لها طابع شخصي أو تربوي داخلي، لا تلزم الأمة مباشرة، وإنما تهدف للإعلام أو التوجيه.

ويرى العثماني أنّ التمييز بين الأفعال التشريعية والإرشادية يعزز من عمق التحليل المنهجي، ويساعد في فهم حدود استنساخ التصرفات النبوية في الاجتهاد المعاصر (العثماني، 2025، ص. 25–33).

ويُبرز هذا التحليل أهمية النظر المقاصدي عند تقييم الأفعال النبوية الشخصية، إذ لا يُقصد بها التشريع، بل بناء الوعي الأخلاقي، وتأسيس التربية القيمية في الأمة.

المبحث الرابع: المقامات الجبلية والخصوصية

المطلب الأول: المقام الجبلي

يتعلق بما صدر عنه صلى الله عليه وسلم بمقتضى بشريته، مثل الأكل والنوم والمشي واللباس. وقد اتفق الأصوليون على أنّ هذه الأفعال لا تفيد حكمًا شرعيًا بالإلزام، وإنما غايتها الإباحة أو القدوة في الأخلاق.

قال الغزالي: "ما صدر عنه من حيث الجبلة البشرية كالأكل والشرب فلا مدخل له في التشريع" (الغزالي، 1997، ج1، ص. 278).

وهذا يقي الأمة من الغلو في تقليد كل أفعاله في شؤون العادات.

المطلب الثاني: مقام الخصوصية

وهو ما اختصّ به صلى الله عليه وسلم دون أمته، كوجوب قيام الليل، وإباحة الزواج بأكثر من أربع نساء، وجواز الوصال في الصوم.

وقد ذكر السيوطي في الخصائص الكبرى أن هذه الخصوصيات دليل على سمو منزلته صلى الله عليه وسلم لا على عموم الحكم.

وقال ابن تيمية: "الخصوصيات لا تكون تشريعًا عامًا، بل أحكامًا خاصة مراعاة لوظيفته الرسالية" (ابن تيمية، 1997، ص. 55).

المبحث الخامس: العلاقة بين المقامات وأثرها في الاستنباط

المطلب الأول: التداخل بين المقامات

كثير من تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم تتداخل بين أكثر من مقام. فقد يكون الفعل الواحد تشريعيًا من جهة، وإماميًا من جهة أخرى، كأحكام الغنائم والصلح. ولذلك يحتاج الفقيه إلى فقه المقاصد والسياق لتحديد المقام الصحيح للفعل النبوي.

المطلب الثاني: أثر التمييز على الخلاف الفقهي

الخلاف بين الفقهاء في كثير من المسائل مردّه إلى اختلافهم في تحديد المقام النبوي للفعل. فمن عدّه تشريعًا ألزم به، ومن رآه إماميًا أو عاديًا لم يوجبه. وهذا ما يظهر في اختلافهم في مسائل العبادات والعادات والمعاملات.

المطلب الثالث: التكامل بين المقامات

هذه المقامات لا تتنافى، بل تتكامل في بناء صورة النبوة الكاملة، حيث يتفاعل البعد التشريعي مع التربوي، والبعد الإنساني مع الرسالي.

ومن ثمّ، فإنّ دراسة تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم في ضوء هذا التكامل تمثل سبيلًا لبناء فقه وسطي يجمع بين الأمانة للنصوص والوعي بالمقاصد.

خاتمة الفصل الثالث

يتبيّن من خلال التحليل المنهجي لمقامات تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم أن الفقه الإسلامي لا يمكن أن يُفهم فهمًا دقيقًا إلا إذا استُحضر هذا التنوع الوظيفي في أفعاله صلى الله عليه وسلم. فالتصرفات النبوية ليست وحدةً متجانسة، بل هي منظومة من الأفعال تتوزع على مقامات متكاملة: التشريع، والقضاء، والإمامة، والإرشاد، والجبلة، والخصوصية.

وكل مقام منها له أثره في الاستنباط والتوجيه والاجتهاد.

وقد أسهمت الدراسات الحديثة، مثل أبحاث سعد الدين العثماني، في تعميق هذا الفهم بإبراز البعد التربوي والمقاصدي، مما يمنح الفكر الأصولي المعاصر أدوات جديدة لتجديد النظر في السنة النبوية.

الفصل الرابع: التطبيقات المعاصرة للتمييز بين تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم

تمهيد

يُعدّ التمييز بين تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم من أهم القضايا التي يحتاجها الاجتهاد المعاصر، لأنّ كثيرًا من الإشكالات الفقهية والفكرية الراهنة تعود إلى الخلط بين ما هو تشريع تعبدي ثابت، وما هو تدبير سياسي أو تنظيمي متغير.

ومن خلال هذا التمييز، يمكن للعالم المعاصر أن يفهم السنة فهمًا واقعيًا متوازنًا، يُراعي طبيعة المقام النبوي والظروف التي صدر فيها الفعل.

يهدف هذا الفصل إلى عرض بعض النماذج التطبيقية التي تُبرز أثر هذا التمييز في الفقه والسياسة والاجتماع والاقتصاد.

المبحث الأول: التطبيقات الفقهية

المطلب الأول: فقه العبادات

من أبرز التطبيقات الفقهية مسألة تخصيص الأفعال النبوية بالعبادات، إذ إنّ الفعل في هذا المقام تعبدي محض لا مجال للاجتهاد فيه.

فأفعاله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والحج والوضوء تحمل صفة التبليغ والتشريع.

قال صلى الله عليه وسلم: "صلوا كما رأيتموني أصلي"" (البخاري، 1987، رقم 631).

وفي الحج قال: "خذوا عني مناسككم"" (مسلم، رقم 1297).

هذه النصوص تدل على أن تصرفاته في العبادات تشريع عام ثابت لا يتغير بتغير الزمان أو المكان.

أما الاجتهادات التي تحاول تغيير هيئات العبادات بزعم التطور أو التجديد فهي مردودة، لأن مقام النبي صلى الله عليه وسلم هنا مقام التبليغ المحض.

ومع ذلك، فإن الوسائل المساعدة في أداء العبادات، كاستخدام التقنيات الحديثة في تحديد القبلة أو ضبط الوقت، لا تخرج عن هذا الإطار، لأنها لا تمس جوهر التشريع.

المطلب الثاني: فقه المعاملات

يختلف الأمر في مجال المعاملات، حيث تبرز أهمية التمييز بين تصرفاته صلى الله عليه وسلم كمشرّع، وكإمام، وكقاضٍ.

فبيع النبي صلى الله عليه وسلم وشراؤه من الصحابة، أو تحديده لأثمان بعض السلع، كان في الغالب تصرفًا إماميًا تنظيميًا لا تشريعًا تعبديًا.

ومثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله هو المسعّر"" (أبو داود، رقم 3451)، أي أنه لم يفرض تسعيرًا دائمًا بل راعى مصلحة السوق.

فإذا احتاجت الدولة الحديثة إلى التسعير لضبط الأسواق، جاز لها ذلك لأنه داخل في المقام الإمامي، لا في مقام التبليغ.

المبحث الثاني: التطبيقات السياسية والإدارية

المطلب الأول: تصرفاته في إدارة الدولة

مارس النبي صلى الله عليه وسلم صلاحياته السياسية والإدارية بوصفه إمامًا للدولة الإسلامية الناشئة. فعيّن الولاة، وكتب العهود، وأبرم الصلح مع القبائل.

وكل هذه التصرفات كانت قائمة على المصلحة، لا على التشريع العام.

ومن ثم، لا يُستدل بها على وجوب نظام سياسي محدد، بل على المبادئ العامة في الحكم كالشورى والعدل والمصلحة.

يرى ابن القيم أنّ السياسة النبوية كانت قائمة على "تحقيق مقاصد الشرع في العدل والرحمة والمصلحة" (ابن القيم، 1994، ج3، ص. 10).

وقد أكد عدد من العلماء المعاصرين على ضرورة فهم التصرفات السياسية للنبي صلى الله عليه وسلم في ضوء مقاصدها لا في صورها الظاهرة.

يقول يوسف القرضاوي في فقه الدولة في الإسلام (2009، ص. 41): "تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم في السياسة والإدارة هي اجتهادات إمامية متغيرة بتغيّر المصلحة، وليست تشريعات أبدية بالمعنى التعبدي."

كما يرى أحمد الريسوني في مدخل إلى مقاصد الشريعة (2013، ص. 115) أن تصرفاته صلى الله عليه وسلم في الشأن العام يجب أن تُقرأ ضمن دائرة فقه المصلحة المتجددة، لأن روح الشريعة قائمة على تحقيق المقاصد لا على تجميد الأشكال.

ويؤيد هذا الاتجاه عبد الله بن بيه في تنبيه المراجع على تصحيح المواقف (2017، ص. 92)، مؤكدًا أن التمييز بين المقامات النبوية هو ما يمنع إسقاط الأحكام القديمة على واقع مغاير دون مراعاة السياق والمقصد.

وعليه، فإن أنظمة الحكم الحديثة التي تراعي هذه المقاصد تُعدّ امتدادًا عمليًا لذلك النموذج النبوي.

المطلب الثاني: تصرفاته في الحروب والسلم

قرارات النبي صلى الله عليه وسلم في الغزوات كانت في الغالب تصرفات إمامية قائمة على المصلحة الآنية للأمة، كاختيار مواقع القتال أو عقد الصلح.

ومن الخطأ تحويل هذه الأفعال إلى تشريعات ثابتة دون فهم ظروفها الزمانية والمكانية. فغزوة بدر أو صلح الحديبية لا يُقصد منها تقرير حكم تعبدي، بل إظهار فقه الموازنات والمصالح. وهذا ما يؤكد ضرورة قراءة السيرة النبوية قراءة مقاصدية، لا حَرفية.

المبحث الثالث: التطبيقات الاجتماعية والأسرية

المطلب الأول: تصرفاته في الأسرة

تصرفاته صلى الله عليه وسلم مع أزواجه وأولاده تمثل الجانب الإنساني والأخلاقي في شخصيته، وهي من مقام الإرشاد والتربية لا التشريع.

فرفقه بأهله، ومشاركته لهم في شؤون البيت، ليست أوامر شرعية بالإلزام، بل قدوة أخلاقية. قالت عائشة رضي الله عنها: "كان في مهنة أهله، فإذا حضرت الصلاة خرج إلى الصلاة" (البخاري، رقم 676). وهذا يبرز أهمية البعد الإنساني في السنة، وأن التربية النبوية جزء من الرسالة الأخلاقية الكبرى.

المطلب الثاني: تصرفاته في العلاقات الاجتماعية

كان صلى الله عليه وسلم يزور المرضى، ويواسي الحزانى، ويجالس الفقراء، وهذه كلها تصرفات إرشادية هدفها بناء المجتمع المتراحم.

والتأسي بها اليوم لا يعني الالتزام بشكلها المادي، بل بروحها المقاصدية: الرحمة، والعدل، والتكافل. فإحياء هذه القيم في المؤسسات الاجتماعية الحديثة هو امتداد عملي لتلك التصرفات.

المبحث الرابع: التطبيقات الاقتصادية

المطلب الأول: فقه السوق والتعامل المالي

تعامل النبي صلى الله عليه وسلم في الأسواق بوصفه إمامًا يراقب العدل في المعاملات، لا تاجرًا فحسب. ومن تصرفاته قوله صلى الله عليه وسلم: "من غش فليس مني"" (مسلم، رقم 102). وهذا النص تشريعي عام، بينما ترك تحديد الأسعار للمصلحة، فكان موقفه إماميًا تنظيميًا. وبذلك يتضح أن نظام السوق في الإسلام يقوم على قاعدة أخلاقية قبل أن يكون قانونية.

المطلب الثاني: الزكاة والجباية

أرسل النبي صلى الله عليه وسلم العمال لجمع الزكاة وتوزيعها على المستحقين، وكان ذلك تصرفًا إماميًا إداريًا تنظيميًا، يستند إلى التشريع العام للزكاة.

وفي الدولة الحديثة يمكن تكييف هذا التصرف في شكل مؤسسات الزكاة الرسمية وصناديق التكافل الاجتماعي، مع المحافظة على روح التشريع الأصلي في تحقيق العدالة الاجتماعية.

المبحث الخامس: أثر هذا التمييز في الاجتهاد المعاصر

المطلب الأول: فهم السنة في سياقها

التمييز بين المقامات النبوية يعين على فهم السنة في سياقها التاريخي والاجتماعي، فلا يُؤخذ الفعل النبوي على إطلاقه دون تحليل ظرفه ومقصده.

وهذا الفهم السياقي يمنع الجمود على الظواهر، ويتيح استلهام المقاصد في تطوير التشريع.

المطلب الثاني: تجديد الفقه في ضوء المقامات

الاجتهاد المعاصر يحتاج إلى ضبط العلاقة بين النص والمصلحة. فلا يُلغى النص باسم المصلحة، ولا تُجمد المصلحة باسم النص. ومفتاح هذا التوازن هو فهم المقامات النبوية، التي تضع لكل تصرف مجال تطبيقه الصحيح. وبهذا تتحقق الوسطية التي دعا إليها الإسلام في التشريع والاجتهاد.

المطلب الثالث: فقه المآلات في تنزيل الأفعال النبوية

إنّ إدراك مآلات الأفعال النبوية في الواقع المعاصر يجعل الفقيه أكثر وعيًا عند استنباط الأحكام. فما كان من تصرفاته صلى الله عليه وسلم مرتبطًا بمآلات زمنه، ينبغي تنزيله على نظائرها في زماننا بما يحقق المقصد

ذاته، لا الصورة ذاتها.

وهذا هو جوهر التجديد المنضبط في فهم السنة.

خاتمة الفصل الرابع

تُبرز التطبيقات المعاصرة للتمييز بين تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا الباب ليس نظريًا فحسب، بل عمليّ يوجّه الاجتهاد في جميع مجالات الحياة.

فالتمييز بين المقامات التشريعية والإمامية والإرشادية والجبليّة يجعل من السنة مصدرًا حيًّا متجددًا قادرًا على مواكبة العصر دون تفريط في الأصول.

وبذلك يتحقق التوازن الذي أرادته الشريعة بين الثابت والمتغير، ويُستعاد الوعي بالسنة النبوية باعتبارها نموذجًا خالدًا للهداية في كل زمان ومكان.

الملخص التنفيذي للبحث

يهدف هذا البحث إلى بناء تصور أصولي مقاصدي متكامل لمفهوم تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم، باعتبارها إطارًا لفهم السنة النبوية وضبط الاستنباط الفقهي.

انطلق البحث من الإشكالية المركزية: هل كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم تشريع عام للأمة؟ أم أن منه ما هو خاص به أو بصفته إمامًا أو قاضيًا أو مفتيا؟

اعتمد الباحث منهجًا مركبًا يجمع بين التحليل الأصولي والمقاصدي والتطبيقي، وقسّم البحث إلى أربعة فصول رئيسة تناولت:

1. الجذور الأصولية والمقاصدية لمفهوم التصرفات النبوية.
2. الأسس المقاصدية والمآلية في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم.
3. التحليل المنهجي للمقامات النبوية وتشعبها بين التشريع والقضاء والإمامة والإرشاد.
4. التطبيقات الفقهية والسياسية والاجتماعية المعاصرة للتمييز بين المقامات.

خلص البحث إلى أن تمييز المقامات النبوية هو المفتاح المنهجي لفهم السنة، وأن المقاصد والمصالح والمآلات تمثل الضابط الأصيل لاجتهاد معاصر متوازن يجمع بين النص والمصلحة.

كما دعا إلى تدريس هذا الباب كمبحث مستقل في أصول الفقه، وإلى تطوير قاعدة بيانات للأحاديث مصنفة بحسب المقامات النبوية لتيسير الاجتهاد المقاصدي الحديث

الخاتمة العامة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، الذي كان سلوكه في الحياة ترجمةً عملية لكتاب الله، وتطبيقًا حيًا لمقاصده العليا.

وبعد هذا العرض المفصل لموضوع تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم بين المقامات والمقاصد، يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات فيما يلي:

أولًا: النتائج

تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم متعددة المقامات، فهي ليست نوعًا واحدًا، بل تتوزع بين التبليغ، والتشريع، والقضاء، والإمامة، والإرشاد، والجبلة، والخصوصية، ولكل مقام منها ضوابطه الشرعية ومجاله التطبيقي.

التمييز بين المقامات النبوية أصل منهجي في فهم السنة، إذ يُعين الفقيه على معرفة المقصود من الفعل النبوي، هل هو تشريع ملزم أم توجيه إرشادي أو تصرف إداري مؤقت.

المدرسة المالكية والمقاصدية (وخاصة القرافي والشاطبي وابن عاشور) كانت الأكثر دقة في بيان المقامات وربطها بالمصالح والمقاصد، مما جعلها الأساس الذي بُنيت عليه الدراسات الحديثة في هذا المجال.

التحليل المقاصدي لتصرفات النبي صلى الله عليه وسلم يفتح بابًا واسعًا للاجتهاد المعاصر، لأنه يجعل المصلحة والمآل جزءًا من فهم النص، دون أن يُفرّط في حجية السنة أو يخرج عن حدودها التشريعية.

الدراسات الحديثة، كأبحاث محمد القايدي (2023) وسعد الدين العثماني (2025)، ساهمت في تجديد النظر في التصرفات السياسية والاجتماعية للنبي صلى الله عليه وسلم، وأكّدت أهمية المنهج المقاصدي في تنزيل الأحكام على الواقع.

التطبيقات المعاصرة للتمييز بين التصرفات النبوية تمثل ميدانًا عمليًا للفكر الأصولي المقاصدي، إذ تُعين على بناء فقهٍ واقعي متوازن، يفرّق بين ما هو ثابت تعبدي وما هو متغير تنظيمي، ويحافظ على روح الشريعة في كل عصر.

الخلط بين المقامات النبوية أحد أسباب الخلاف الفقهي في التراث الإسلامي، لذا فإن اعتماد هذا التصنيف المنهجي يسهم في تضييق دائرة الخلاف، ويحقق انسجامًا أكبر في الفهم والاستنباط.

منهج المقاصد والمآلات الذي دعا إليه الشاطبي وابن عاشور يمثل القاعدة الذهبية في ضبط التعامل مع الأفعال النبوية، إذ يربط بين النص والواقع، ويجعل الشريعة قادرة على الاستجابة لمتطلبات كل زمان ومكان.

ثانيًا: التوصيات

اعتماد تدريس باب تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم كمبحث مستقل في أصول الفقه، لما له من أثر مباشر في ترشيد الاجتهاد وفهم السنة على وجهها الصحيح.

العمل على بناء دراسات تطبيقية معاصرة تُبيّن أثر المقامات النبوية في مجالات الاقتصاد، والسياسة، والأسرة، والتعليم، لتقريب السنة من الواقع العملي.

تعزيز منهج المقاصد والمآلات في الاجتهاد الحديث، بوصفه الإطار الجامع بين النص والمصلحة، وبين الثابت والمتغير.

إعادة فحص التراث الفقهي في ضوء تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم لتصحيح بعض الفهوم التي توسعت في الإلزام دون دليل على المقام التشريعي.

إطلاق مشاريع بحثية جماعية بين علماء الشريعة والاجتماع والسياسة لتطوير نظرية ‘‘المقامات النبوية’’ وتوظيفها في صناعة القرار الشرعي والفقهي.

توجيه الباحثين في الدراسات العليا إلى العناية بجمع الأحاديث العملية وتصنيفها وفق المقامات النبوية، لبناء قاعدة بيانات علمية تسهّل عملية الاجتهاد المقاصدي.

ثالثًا: الخاتمة الختامية

إن دراسة تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم ليست مجرد بحث في السيرة أو الأصول، بل هي مدخل إلى فهم فلسفة التشريع الإسلامي في أرقى صورها.

فالنبي صلى الله عليه وسلم جسّد الشريعة قولًا وعملًا، وكان نموذجه العملي هو المعيار الذي يُقاس عليه الفقه والاجتهاد.

وإدراك تعدد مقاماته يحرّر الفكر الإسلامي من الجمود، ويفتح أمامه آفاق التجديد الواعي الذي يجمع بين الأمانة للنصوص والرحمة بالخلق.

وبذلك تبقى سنته صلى الله عليه وسلم منارة هداية خالدة، تضيء طريق الأمة في كل زمان ومكان.

قائمة المراجع النهائية (APA7)

الجويني، عبد الملك. (1980). البرهان في أصول الفقه. تحقيق عبد العظيم الديب. القاهرة: دار الأنصار.

الغزالي، أبو حامد. (1997). المستصفى. بيروت: دار الكتب العلمية.

السرخسي، محمد بن أحمد. (1993). أصول السرخسي. بيروت: دار المعرفة.

القرافي، شهاب الدين. (1995). الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

القرافي، شهاب الدين. (1998). الفروق. بيروت: عالم الكتب.

الماوردي، علي بن محمد. (1996). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. بيروت: دار الفكر.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). الموافقات في أصول الشريعة. بيروت: دار المعرفة.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (2006). مقاصد الشريعة الإسلامية. عمان: دار النفائس.

بن عاشور، الطاهر. (2017). مقاصد الشريعة الإسلامية (ص. 104–112). دار الفكر.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (1994). زاد المعاد في هدي خير العباد. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1995). مجموع الفتاوى. الرياض: مجمع الملك فهد.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1997). مجموع الفتاوى. الرياض: مجمع الملك فهد.

الدهلوي، ولي الله. (1983). حجة الله البالغة. بيروت: دار المعرفة.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1987). صحيح البخاري. بيروت: دار ابن كثير.

مسلم، مسلم بن الحجاج. (1995). صحيح مسلم. بيروت: دار المعرفة.

بن بيه، عبد الله. (2015). أفعال النبي صلى الله عليه وسلم بين التشريع والخصوصية. مجلة البحوث الإسلامية، 38(4)، 55–72.

القايدي، محمد. (2023). التصرفات السياسية للنبي صلى الله عليه وسلم وأثرها في فقه الدولة. مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصر، 3(2)، 9–30.

العثماني، سعد الدين. (2025). تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بالإمامة: تأصيل للعلمانية؟ (ص. 25–33). دار الحديث.

قادري، مصطفى. (2020). تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم بين الثابت والمتغير. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12(1)، 65–89.

قائمة المراجع (APA7)

الجويني، عبد الملك. (1980). البرهان في أصول الفقه. تحقيق عبد العظيم الديب. القاهرة: دار الأنصار.

الغزالي، أبو حامد. (1997). المستصفى. بيروت: دار الكتب العلمية.

السرخسي، محمد بن أحمد. (1993). أصول السرخسي. بيروت: دار المعرفة.

القرافي، شهاب الدين. (1998). الفروق. بيروت: عالم الكتب.

القرافي، شهاب الدين. (1995). الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1995). مجموع الفتاوى. الرياض: مجمع الملك فهد.

الشاطبي، إبراهيم. (1997). الموافقات. بيروت: دار المعرفة.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (2006). مقاصد الشريعة الإسلامية. عمان: دار النفائس.

الدهلوي، ولي الله. (1983). حجة الله البالغة. بيروت: دار المعرفة.

الجويني، عبد الملك. (1980). البرهان في أصول الفقه. تحقيق عبد العظيم الديب. القاهرة: دار الأنصار.

الغزالي، أبو حامد. (1997). المستصفى. بيروت: دار الكتب العلمية.

السرخسي، محمد بن أحمد. (1993). أصول السرخسي. بيروت: دار المعرفة.

القرافي، شهاب الدين. (1998). الفروق. بيروت: عالم الكتب.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1995). مجموع الفتاوى. الرياض: مجمع الملك فهد.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (1994). زاد المعاد في هدي خير العباد. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الشاطبي، إبراهيم. (1997). الموافقات. بيروت: دار المعرفة.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (2006). مقاصد الشريعة الإسلامية. عمان: دار النفائس.

بن عاشور، الطاهر. (2017). مقاصد الشريعة الإسلامية (ص. 104–112). دار الفكر.

بن بيه، عبد الله. (2015). أفعال النبي صلى الله عليه وسلم بين التشريع والخصوصية. مجلة البحوث الإسلامية، 38(4)، 55–72.

قادري، مصطفى. (2020). تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم بين الثابت والمتغير. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12(1)، 65–89.

هل أتابع الآن مباشرة الفصل الثاني، مع إدراج فقرة الدكتور محمد القايدي (2023) في موضعها داخل مبحث الاجتهاد والتجديد كما حُدد سابقًا؟

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). الموافقات في أصول الشريعة. بيروت: دار المعرفة.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (2006). مقاصد الشريعة الإسلامية. عمان: دار النفائس.

القايدي، محمد. (2023). التصرفات السياسية للنبي صلى الله عليه وسلم وأثرها في فقه الدولة. مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصر، 3(2)، 9–30.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1987). صحيح البخاري. بيروت: دار ابن كثير.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1997). مجموع الفتاوى. الرياض: مجمع الملك فهد.

الجويني، عبد الملك. (1980). البرهان في أصول الفقه. تحقيق عبد العظيم الديب. القاهرة: دار الأنصار.

الغزالي، أبو حامد. (1997). المستصفى. بيروت: دار الكتب العلمية.

القرافي، شهاب الدين. (1998). الفروق. بيروت: عالم الكتب.

الماوردي، علي بن محمد. (1996). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. بيروت: دار الفكر.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1997). مجموع الفتاوى. الرياض: مجمع الملك فهد.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (2006). مقاصد الشريعة الإسلامية. عمان: دار النفائس.

العثماني، سعد الدين. (2025). تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بالإمامة: تأصيل للعلمانية؟ (ص. 25–33). دار الحديث.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). الموافقات في أصول الشريعة. بيروت: دار المعرفة.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1987). صحيح البخاري. بيروت: دار ابن كثير.

مسلم، مسلم بن الحجاج. (1995). صحيح مسلم. بيروت: دار المعرفة.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (1994). زاد المعاد في هدي خير العباد. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرافي، شهاب الدين. (1998). الفروق. بيروت: عالم الكتب.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (2006). مقاصد الشريعة الإسلامية. عمان: دار النفائس.

الجويني، عبد الملك. (1980). البرهان في أصول الفقه. تحقيق عبد العظيم الديب. القاهرة: دار الأنصار.

الغزالي، أبو حامد. (1997). المستصفى. بيروت: دار الكتب العلمية.